مؤتمر دور مؤسسات الأعمال الخاصة والمجتمع المدنى فى رفعة الشعوب وتقدمها

عنوان البحث:

تطبيق المشروعات البحثية من خلال المؤسسات الخاصة والمجتمع المدنى

" الوقف البحثى كمصدر مشترك ودائم للتمويل"

محور البحث:

ربط المشروعات العلمية الإستراتيجية بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدنى

البريد الالكترونى: ashiba1979@yahoo.com

الهاتف: ٠١٠٦٨٨٤٠١٩٨

تطبيق المشروعات البحثية من خلال المؤسسات الخاصة والمجتمع المدنى

"الوقف البحثى كمصدر مشترك ودائم للتمويل"

أحمد صلاح الدين شيبة الحمد احمد

مدرس العمارة - كلية الهندسة - جامعة بنى سويف

ملخص البحث:

يعد ربط المشروعات العلمية الإستراتيجية بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدنى أحد أهم المحاور الواجب دعمها لتحقيق الهدف الرئيسى المشترك بين إنشاء الجامعات وتكوين مؤسسات المجتمع المدنى وهو الإرتقاء بالشعوب لذا تستعرض الورقة البحثية كيفية تفعيل تلك العلاقة وصياغة برتوكول تعاون يضمن إستمرارية التجربة وتراكم الخبرات المكتسبة لتنتقل من جيل إلى جيل مع تعاظم المردود على المجتمع المدنى.

فعلى الرغم من تعاظم المعارف البشرية والأبحاث التقنية وسهولة تداولها الإ أن تطبيقها يجد الكثير من العقبات والعراقيل التى تحول دون وصول النفع المرجوا منها إلى المجتمع. مما يفقد تلك المعارف قيمتها لذا يسعى العالم الأن إلى إيجاد صيغ أكثر مرونة وقابلية لتداول أى مجال معرفى وهو ما يدفع المنظمات الدولية نحو تحفيز التعاون المشترك بين الجهات ذات التخصصات والقدرات المختلفة للعمل فى إطار موحد كشرط لتقديم أى دعم.

ففى الوقت الذى تتراكم فيه المعارف فى الجامعات دون تدوال لتلك المعارف ينثقل الى الدارسين ويكسبهم الخبرات المطلوبة فى سوق العمل ليعانى رجال الصناعة والأعمال من تدهور مستوى خريجى الجامعات ليعاد تأهليهم مما يستنذف الوقت والجهد والمال. وهو ما ينعكس بدوره على المجتمع المدنى الذى يتكبد فى نهاية المطاف كل تلك التبعات فى الوقت الذى تظل فيه مؤسسات المجتمع المدنى مكتوفه الآيدى سواء لنقص الخبرات أو التمويل والدعم، على الرغم من إمتلاك الطاقة البشرية التى تؤهل تلك الجمعيات الى تنفيذ العديد من التطبيقات وإيصالها إلى المستحقين الحققيين لتلك الخدمة.

لذا جاءت الورقة البحثية كهمزة وصل بين الاطراف الثلاثة لربط عناصر المنظومة للعمل فى تكامل لتبادل الخبرات والاستفادة من الامكانيات لدى كل طرف مع تحديد صيغة لبرتوكول تعاون يضمن الاستمرارية للمشروعات المقترحة وهو ما يعد التحدى الاكبر الذى يواجه المشروعات والتطبيقات العلمية والبحثية. من خلال طرح الوقف البحثى كمصدر مشترك ودائم للتمويل.

الكلمات الدالة:

المشروعات البحثية – المؤسسات الخاصة – برتوكول تعاون – الوقف البحثى - الجمعيات الاهلية.

تمهيد:

يمثل التعاون بين الجامعات والمجتمع المدنى هدفا رئيسيا لكلا من الجانبين من اجل تقدم الامم وصناعة حضارتها لذا اسهمت المجتمعات المدنية فى دعم الجامعات كما قدمت العديد من الجامعات ابحاثها وتجاربها العلمية الى المجتمعات فى علاقة تبادلية اثمرت على نتائج ادت الى ازدهار تلك الشعوب كما تاسست كبرى جامعات العالم على دعم المجتمع المدنى فجامعة هارفارد هى نتائج دعم مجتمعى صنع احد اكبر الجامعات البحثية فى العالم.

لذا تاتى الورقة البحثية كمحاولة لرصد التجربة ووضع تصور لمستقبل التعاون من اجل ايصال المعارف والابحاث العلمية ودعم البحث العلمى بضمان استمرارية التمويل واستمرارية مصادر المعرفة.

المشكلة البحثية:

عدم التعاون بين الجامعات والمجتمع المدنى يفقد كلا منهم دوره ففى الوقت الذى تعجز الجامعات عن ايجاد مصادر تمويل للمشروعات البحثية يفتقد المجتمع المدنى وفى مقدمته رجال الاعمال واصحاب المشروعات الى الكوادر المؤهلة للعمل بحرفيه الى جانب فقد المعارف والتقنيات العملية كنتيجة لعدم توثيقها ونقلها خلال الاجيال المتلاحقة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى ايجاد مسار يحدد كيفية التعاون بين الجامعات والمجتمع المدنى لتمويل المشروعات البحثية وتوثيق التجارب والخبرات الاكاديمية لنقلها عبر الاجيال من خلال توثيقها فى صور برامج مرئية متناقلة عبر الاجيال.

اهمية البحث:

يسهم التعاون بين الجامعات والمجتمع المدنى فى تطبيق الابحاث العلمية بما يعود بالنفع على المجتمع المدنى.

فرضية البحث:

يفرض البحث ان التعاون بين الجامعات والمجتمع المدنى يؤدى الى تطبيق الابحاث العلمية وتزويد المجتمع المدنى ورجال الاعمال بالكفاءات القادرة على العمل وفقا لمتطلبات سوق العمل.

منهجية البحث:

يتبع البحث منهجين رئيسين للتوصل الى اهداف البحث وهما

اولا: المنهج الرصدى

لرصد تجارب التعاون المشترك بين قطاع التعليم ومنظمات المجتمع المدنى

ثانيا: المنهج التحليلى

لتحليل نتائج التجارب المشتركة بين قطاع التعليم ومنظمات المجتمع المدنى لوضع تصور لكيفية التعاون بين الجامعات والمجتمعات من اجل تطبيق المشروعات البحثية.

مقدمة:

تعود نشات الجمعيات الاهلية الى القرن التاسع عشر حيث تاسست اول جمعية اهلية فى مصر تحت مسمى الجمعية اليونانية بالاسكندرية عام ١٨٢١ ثم جمعية الحضارة المصرية عام ١٨٥٩ ثم جمعية المعارف عام ١٨٦٨ ثم الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥ ثم توالت الجمعيات المتخصصة فى التوجهات والانشطة وقد بلغ عدد الجمعيات ١٥٩ جمعية خلال الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٢٤ الا ان عددها تضاعف بعد دستور ١٩٢٣ حتى وصل عددها خلال الفترة من ١٩٢٥ الى ١٩٤٥ حوالى ٦٣٣ جمعية مختلفة التوجهات والانشطة مما دفع الدولة المصرية الى اصدار قانون تنظيم الجمعيات والمؤسسات الاهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وقد ساعد الى ظهور المزيد من الجمعيات حتى وصل عددها الان الى اكثر من ١٦ الف جمعية ومؤسسة اهلية تعمل جميعها فى خدمة المجتمع المدنى وتقديم الخدمات فى مختلف المجالات وفى مقدمتها التعليم.

وقد عرف القانون الجمعيات الاهلية بانها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة او غير معينة تتالف من اشخاص طبيعيين او اشخاص اعتبارية او منهما معا لا يقل عددهم فى جميع الاحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادى.

وتعرف الجمعيات الاهلية اجرائيا على انها تنظيم اجتماعى لا يهدف الى الربح المادى ويتكون من اشخاص متطوعين يجمعهم تحقيق هدف واحد ويعتمدون فى تمويل هذا الهدف على اشتراكات الاعضاء المنضمين الى الجمعية والتبرعات والهبات والاعانات. التى تستخدم جميعا لتقديم خدمة للمواطنيين. وينظم عملها ونشاطها لائحة داخلية وفقا لقانون تنظيم الجمعيات والمؤسسات الاهلية.

مثل التعليم أحد اهم محاور الاهتمامات الرئيسية للجمعيات الأهلية في مصر على مدار عقود فمنذ منتصف القرن التاسع عشر تضاعف الاهتمام من جانب الجمعيات بالعملية التعليمية في عدة أمور منها مكافحة الأمية حيث طالب عشرات الجمعيات في القرن التناسع عشر، ثم المئات في القرن العشرين ، بالحق في التعليم ، وتوجه بعضها لتعليم المرأة والفتاة كما انشات العديد من الجمعيات الأهلية المدارس منذ القرن التاسع عشر.

ومع تصاعد أهمية تأهيل الشباب لسوق العمل وربط البحوث والجامعات بالصناعة، اصبح من الضرورة أن يشارك شباب الجامعات المصرية مع الجمعيات الأهلية حيث تضم جامعات مصر نحو ٢,٥ مليون طالبًا قادرين على تحقيق اضافة تدعم المجتمع، كما يمثل شباب الجامعات الدعامة الحقيقية التي يمكن الاعتماد عليها لتنمية المجتمعات؛ ويمثل اشراكهم فى العمل المجتمعى بعد تدريبهم الضمانة الرئيسية ليكونوا قادرين على صنع التغيير مما يسهم فى دفع عجلة التقدم وازدهار الشعوب ورقيها.

دور منظمات المجتمع المدنى:

يتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الاحتياج الى انضمام جهات اضافية الى برامج التنمية خاصة فى ظل عدم مقدرة الدولة عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين كنتيجة لضعف الاجهزة المعنية او نقص الموارد المالية. وحيث ان تلك الاحتياجات حق من حقوق المواطنيين، ويعتبر تلبيتها ضرورة حتمية لتحقيق الأستقرار الأجتماعي والأمن، كان لا بد من افساح المجال امام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية ومواردها المادية بالاضافة الى الخبرات المتراكمة فى مجال تخصصها. لذا سعت الدول الى ابرام الاتفاقيات والبرتوكولات الخاصة بالتنمية وحق المواطنين فى الحياة الكريمة وفى مقدمتها العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المجتمع والمواطنين خلال القرن العشرين، الان ان بداية القرن الحادى والعشرين شهد اجماع عالمى على هذه الحقوق والتى تمثلت فى توقيع ١٧١ دولة في عام ٢٠٠٠ على اعلان الالفية الأنمائية الثالثة الذي اكد على وجوب تحرير المواطنين من الخوف تأكيدا على الحق بالعيش بامن وسلام، من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وحقهم في العيش بكرامة و ضمان حقوقهم السياسية والمدنية والثقافية، وأطلق اعلان الالفية "الحرب العالمية" على الفقر والعوز من خلال اعتماد مجموعة من الاهداف، والتي تعرف بالاهداف الالفية للتنمية، وقد ربط اعلان الالفية الانتصار بالحرب على الفقر بتحقيق الامن والسلام الدوليين والديمقراطية في الحكم عالميا ووطنيا.

كما تضمنت اهداف الالفية ولاول مرة مؤشرات كمية تساعد على قياس التقدم، مع اتاحة المجال لتطوير هذه المؤشرات لتصبح اكثر ملائمة مع الواقع المحلي لكل دولة، ولتحقيق هذه الالتزامات، تم تقسيم العمل بين الجهات الفاعلة محليا، أي الحكومات والجهات غير الحكومية في البلدان النامية، وبين البلدان المتقدمة. فمن جهة تضمنت الاهداف السبعة الاولى مهام واضحة ومحددة امام الدول النامية لتحقيقها، كتخفيض عدد الفقراء والجياع، وتوفير التعليم للجميع وازلة التمييز بحق المرأة وتوفير الرعاية الصحية للام والطفل ومكافحة الامراض الوبائية والمنتشرة، ومعالجة التحديات البيئية.

وبشكل عام يمكن تلخيص مجالات عمل منظمات المجتمع المدني فى ثلاثة مجالات تعمل بها:

١. توفير الخدمات، ويعتبر المجال الرئيسى لعمل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية والاهلية منذ تاسيسها ويندرج تحتها تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة. وتجدر الاشارة الى ان المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول الى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الارياف والمناطق النائية.

٢. المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

٣. المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها او التأثير في السياسات العامة لادراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق اهدافه، يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات التى تسهم فى تحقيق هذا الهدف.

مساهمة الجمعيات الأهلية فى تطوير التعليم :

تمكنت الجمعيات الاهلية من النجاح فى التوصل الى برتوكول تعاون مع هيئات التعليم بسبب توافر مجموعة من العوامل التي كفلت نجاح الشراكة بين الجمعيات الأهلية وقطاع التعليم والتي يمكن تحديدها فى النقاط التالية:

١- تهيئة المناخ القانوني بصدور عدة قرارات وزارية تفسح باب التعاون مع الجمعيات، وتوفر لها بيئة قانونية مهيئة.

٢- توفير آليات مؤسسية للتنسيق مع الجمعيات الأهلية أبرزها :

- تشكيل لجنة تنسيقية عليا من ممثلي ونشطاء المجتمع ووزير التعليم وبعض المسئولين بالوزارة.

- تأسيس إدارة للجمعيات الأهلية بوزارة التعليم أعقبها إدارات للجمعيات بمديريات التعليم بالمحافظات .

٣- العمل على توفير بيئة ثقافية جديدة تسمح بشراكة الجمعيات مع هيئات التعليم، وقد تمثل ذلك في مؤتمرات متتالية وندوات واجتماعات ضمت الجمعيات المعنية بالتعليم – والتي كانت بمثابة شبكة التعليم – والمديرين والمسئولين والتنفيذين بالوزارة لتيسيير التعاون وإزالة العقبات البيروقراطية .

٤- توفير ثم تحديث قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية، النشطة في مجال التعليم. لقد تمثلت شبكة الجمعيات الأهلية المتعاونة مع وزارة التعليم ، في ٣٣٩ جمعية ، نفذت بالقاهرة والمحافظات ٧٢٨ مشروعاً ، واستهدفت ١٦٩١٣٠١ تلميذ وتلميذة ، وبحجم تمويل ٨٠٥٨٠٤٥٧ جنيهاً . وتشير إلى عقد ١١٨ مؤتمر وندوة ولقاء جمع بين الشركاء وهيأ المناخ للعمل المشترك .حيث بلغ عدد الجمعيات التي تنشط- من زوايا مختلفة – في النهوض بالعملية التعليمية ٢٤٣٩ جمعية، ويوضح الجدول رقم (١) بعض البيانات عن نشاط شبكة جمعيات التعليم في شراكتها مع قطاع التعليم .

مجال الحركة	عدد الجمعيات	عدد المشروعات	عدد المستفيدين	حجم التمويل
دعم الوظيفة التعليمية	١٥٠	٣١٨	١٠١٤٣٤٠	٥٦٣٢٥٢٦٠
دعم الوظيفة التربوية	٧٠	١٩٦	٤٠٦٣٥٣	١٧٠٥٥٠٥٩
دعم الصلة بين المدرسة والأسرة	١١٩	٢١٤	٢٧٠٦٠٨	٧٢٠٠١٣٨
الإجمالي	٣٣٩	٧٢٨	١٦٩١٣٠١	٨٠٥٨٠٤٥٧

جدول رقم (١)

بيانات نشاط جمعيات التعليم مع قطاع التعليم

نماذج الشراكة بين الجمعيات وهيئات التعليم:

تمكنت الجمعيات الاهلية من تطبيق نماذج ناجحة للشراكة مع المجتمع المدنى وهيئات التعليم خلال الألفية الجديدة التى شهدت نماذج إيجابية عديدة متنوعة لدور الجمعيات الأهلية في النهوض بالتعليم ومكافحة الأمية، والتي تمت في أغلبها في إطار شراكات. وهو ما يؤكد فرضية البحث باهمية دور الجمعيات الاهلية بالمشاركة فى دعم تطبيق المشروعات البحثية فى حال توافر القوانين واللوائح التى تسمح بشراكة الجمعيات مع الجامعات وهو ما تؤكده التجارب التالية:

تجربة محافظة بنى سويف: تعتبر نموذجاً ممتازاً لمواجهة قضية التسرب ورفع كفاءة العملية التعليمية فى حى الغمراوى ببنى سويف ،وذلك بالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية (المنظمة الأم المساندة).وكان اختيار حى الغمراوى فى مدينة بنى سويف كمجتمع مستهدف نتيجة معاناتة من نقص شديد فى الخدمات التعليمية . أبرز مايلفت النظر فى هذا النموذج هو أنه جاء بعد دراسة ميدانية دقيقة لأولويات احتياجات هذة المنطقة، وأن اختيار التعليم كمجال للتدخل – وتحديداً مواجهة التسرب والأمية- قد جاء من خلال الحى نفسه.

تجربة محافظة السويس: نجحت جهود وتكاتف الجمعيات الأهلية فى خفض نسبة النساء الأميات في المرحلة العمرية ١٥-٤٥ سنة إلى ٤,٨ % . بالتعاون مع فرع المجلس القومي للمرأة لتوفير واستخراج بطاقات الرقم القومي للنساء ، والذي لعب دوراً حافزاً للنساء . بالإضافة إلى اقتران جهود محو الأمية بالتدريب والتأهيل ، والمتابعة المستمرة ، وتوفير الجمعيات لفصول محمو الأمية وإعداد الكوادر .

تجربة محافظة القليوبية : نجحت التجربة فى محو أمية النساء وارتباط ذلك بالتدريب على مهن غير تقليدية ، مثل النجارة والسباكة والسجاد ، وتقديم خدمات صحية منتظمة للنساء المستهدفات . وكان أبرز ما يميز الخطة المحلية لمحافظة القليوبية ، الشراكة وتوزيع الأدوار والمسئوليات بين الشركاء ، وهو متطلب رئيسي لفاعلية هذه الشراكة ، وقد كان الشركاء هم الجمعيات الأهلية (محوأمية ٣٢٣١ إمرأة) والجهات الحكومية (١٥٠٣ فقط) بالإضافة إلى فرع المجلس القومي كمحرك ومنسق ودور الجامعة والمسئوليات عن التوعية مثمثلة في دور العبادة .

تجربة محافظة بور سعيد : لعبت الجمعيات الأهلية دوراً إيجابياً في مكافحة الأمية حيث سجلت إحصاءات المحافظة نجاح الجمعيات في الوصول إلى عدد كبير من المستهدفات يفوق ما نجحت فيه الهيئة العامة لمحو الأمية. حيث تصل نسبة الأميات بين ١٥-٤٥ سنة إلى ١١,٣ % بفضل اهتمام القطاع الخاص بالقضية ، وكذلك من جانب بعض الأحزاب السياسية.

تجربة محافظة الغربية:

حيث تصل النساء الأميات إلى ١٢,٨٥ % في الفئة العمرية من ١٥-٤٥، ارتبط مكافحة الأمية بالتعليم الوظيفي، وقامت الجمعيات الأهلية – وأهمها جمعية تنمية المجتمع – بمحو أمية ٢٢١٧ سيدة وفقاً للبيانات المتاحة عن المحافظات.

التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني:

لكي يتمكن المجتمع المدني من المشاركة في رسم السياسات التنموية ورصد حسن تنفيذها والمطالبة بتصويبها عندما تدعو الحاجة لذلك، لا بد من التوقف عند ابرز التحديات التالية التي يواجهها:

١. غياب الاطار القانوني الذي ينظم مشاركة مختلف هيئات المجتمع المدني يشمل الاليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات. والتى تتطلب قانون موحد لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية خاصة الأتحادات والنقابات المهنية).

٢. سيطرة المستويات المركزية ودور السلطات المحلية، وتفاعل السلطات المركزية والمحلية معه، بما في ذلك غياب الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الاطلاع، والقدرة على المحاسبة والمساءلة.

٣. ضعف النظام الديمقراطي وعدم استكامل بناء المؤسسات الدستورية وصيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي.

٤. وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي الى النظام الديمقراطي وبطء مجلس النواب في تشريع القوانين وتعديلها وكذلك بطء المصادقة على هذه القوانين والتشريعات.

٥. عدم الوصول الى قناعة بأهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار. مما يوفر كسب التأييد الشعبي لهذه القرارات ومن ثم ممارستها على ارض الواقع، والنظر لمنظمات المجتمع المدني على انها بديل للسلطات التنفيذية والتشريعية وهذه نظرة خاطئة ١٠٠% لان منظمات المجتمع المدني ليست جزء من الحكومة او مجلس النواب ومجالس المحافظات بل هي جزء من تكوين الدولة من خلال أنتماء هذه المنظمات للشعب وهو مصدر السلطات وبالتالي من حقه ممارسة الدور الرقابي والتنموي وان يكون له رأي على الأقل أستشاري أو دور رقابي في المحافل العامة. بل حتى أعتمادها كخبراء ومستشارين غير حكوميين عند الحاجة وبدون مقابل مادي وكعمل تطوعي.

٦. عدم الأعتماد والأهتمام بمراكز البحوث والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات وتحديد السياسات العامة للبلاد بالأضافة الى الجهد الحكومي الروتيني.

الرؤية الاستراتيجية اهم مقومات العمل المجتمعي:

ان التنمية تحتاج الى رؤية تنموية شاملة واستراتيجيات وطنية وقطاعية وآليات للتدخل على المستويين الوطني والمحلي، وتكون مرجعيتها الاساسية الدولة للتنظيم وحماية لحقوق المواطنين، الا انها تحتاج ايضا الى تعاون وتنسيق بين الجهات الاساسية الفاعلة، لاسيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن غير هذا التعاون لا تكون العملية التنموية مكتملة وبالتالي يصعب ان يكتب لها النجاح. كما يعد التمويل احد اهم محاور ضمان استمرارية النجاح بشرط استقلالية صناعة القرار التنظيمى والادارى.

مصادر التمويل واستقلالية اتخاذ القرار:

وتعتبر منظمات المجتمع المدني شريكا اساسيا في تحقيق التنمية لاسيما بعدما اصبحت الدولة غير قادرة على الايفاء بالاحتياجات الاساسية للمواطنين كما ونوعا وفي الوصول الى كافة الفئات المحتاجة. كما وان تنامي دور أليات اقتصاد السوق نتيجة العولمة والتبادل الحر قد زادت من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زادت من الحاجة الى توفير خدمات اكثر.الا ان النظرة للمجتمع المدني تعتريها العديد من الملابسات التي لا بد من توضيحها. فالسلطة تنظر اليه بريبة وتخوف شديدين لاسيما لجهة مصادر التمويل التي قد تحصل عليها والادوار التي تقوم بها. ان توفير الموارد البشرية والمالية اساسي لضمان الكفاءة والمهنية في التنفيذ وفي ايصال الخدمات الى محتاجيها، وبالتالي على الجهات المعنية في السلطة، ان تساهم في رسم آليات مشاركه المجتمع المدنى.

ومساعدته على توفير بعض موارده دون ان تؤثر في رؤيته واستقلاليته التنظيمية والادارية حيث ان استقلالية منظمات المجتمع المدني هي مكمن قوتها، ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها، واستراتيجياتها هي في اساس فاعليتها، وبرامجها هي وسيلتها للوصول الى المواطنين. وبقدر ما تتمكن منظمات المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعملها وهيكلية تنظيمية واضحة وأنظمة أدارية شفافة ومرنة بقدر ما يصبح دورها اكبر واكثر فاعلية وتأثيرا في عملية التنمية. ان تنوع منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة والاختصاص يشكل مصدر غنى يؤدي الى التكامل، مما يحتاج الى تفعيل آليات التنسيق والتشبيك والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، وبينها وبين الجهات الرسمية والقطاع الخاص. لذا تاتى فكرة تاسيس وقف بحثى بالجامعات البديل الامثل للحد من ارتياب الدولة من مصادر تمويل المنظمات مجتمع المدنى حيث تنتقل حقوق الانفاق من المنظمات الى الجامعات بما يضمن استقلالية القرار ومصدر دائم للتمويل.

الوقف البحثى كمصدر للتمويل:

يعتبر الوقف مصدر رئيسى للتمويل وعلى الرغم من قيام الوقف منذ فجر التاريخ الاسلامى فى مختلف المجالات الا انه غير مفعل فى مجال التعليم بالشكل الكافى والمناسب والفاعل لذا اصبح من الضرورة قيام الجامعات بانشاء وقف بحثى لتمويل المشروعات البحثية بما يضمن استمراريتها ومشاركة المجتمع المدنى كشريك فاعل فى تطور المجتمع وهو ما يمكن تطبيقة من خلال برتوكول تعاون مشترك يضمن لكل طرف حقوقة ويحدد واجباته والتزماته.

برتوكول التعاون لتطبيق المشروعات البحثية:

من خلال العرض السابق يمكن الجزم باهمية مشاركة المجتمع المدنى مع الدولة فى تطوير التعليم واثبات مدى قدرته على المشاركة من خلال التجارب الناجحه لمنظمات المجتمع المدنى مع قطاع التعليم لذا يجب ان يحتوى برتوكول التعاون لتطبيق المشروعات البحثية على مجموعة من النقاط التى تضمن استمراريته وتضمن تحديد الواجبات والالتزامات كما يمكن ان يشمل مجموعة الجوانب والانشطة الجامعية الاخرى ومنها على سبيل المثال ان يتضمن برتوكول التعاون دعم ورعاية مشروعات الطلبة وتصنيع الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي بالاضافة الى تنظيم الدورات التدريبية في المجالات المشتركة بجانب البحوث والدراسات التسويقية للمنتجات وإعداد البرامج التدريبية للتشغيل والصيانة بهدف وإمداد الجهات الصناعية بالنتائج العلمية مما يسهم فى تحسين المنتجات مصرية.

النتائج:

١- تهيئة المناخ القانوني لعمل منظمات المجتمع المدنى الضمانة الاساسية لتحقيق النجاح فى تجارب التعاون المشترك.

٢- نجحت محافظة السويس بالتعاون مع الجمعيات الأهلية فى خفض نسبة النساء الأميات في المرحلة العمرية ١٥-٤٥ سنة إلى ٤,٨ % .

٣- نجحت محافظة القليوبية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية فى محوأمية ٣٢٣١ إمرأة .

٤- نجحت محافظة بور سعيد : بالتعاون مع الجمعيات الاهلية محو الأمية. حيث تصل نسبة الأميات بين ١٥-٤٥ سنة إلى ١١,٣ % بفضل اهتمام القطاع الخاص بالقضية ، وكذلك من جانب بعض الأحزاب السياسية.

٥- نجحت محافظة الغربية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية فى محو أمية ٢٢١٧ إمرأة.

٦- اهمية تفاعل السلطات المركزية والمحلية مع منظمات المجتمع المدنى وتحقيق الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الاطلاع، ومنح المجتمع المدنى القدرة على المحاسبة والمساءلة.

٧- اهمية الوصول الى قناعة لدى الجهات السياسية بأهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار لنجاح الشراكة.

٨- ضرورة الأعتماد والأهتمام بمراكز البحوث والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات وتحديد السياسات العامة للبلاد

٩- التنمية تحتاج الى رؤية تنموية شاملة واستراتيجيات وطنية وقطاعية وآليات للتدخل على المستويين الوطني والمحلي، وتكون مرجعيتها الاساسية الدولة للتنظيم وحماية لحقوق المواطنين.

١٠- اصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اساسيا في تحقيق التنمية لاسيما بعدما اصبحت الدولة غير قادرة على الايفاء بالاحتياجات الاساسية للمواطنين كما ونوعا وفي الوصول الى كافة الفئات المحتاجة.

١١- تنوع منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة والاختصاص يشكل مصدر غنى يؤدي الى التكامل وتوفير الخدمات للارتقاء بالشعوب.

١٢- تاسيس وقف بحثى بالجامعات البديل الامثل للحد من ارتياب الدولة من مصادر تمويل المنظمات مجتمع المدنى.

١٣- قيام الجامعات بانشاء وقف بحثى لتمويل المشروعات البحثية بما يضمن استمراريتها ومشاركة المجتمع المدنى كشريك فاعل فى تطور المجتمع.

التوصيات:

١- الغاء القوانين التمييزية المرهقة، والقوانين العقيمة، التى تجبر المؤسسات والافراد على العمل في إطار خارج عن القانون.

٢- ضرورة التزام الدول الصناعية باقامة نظام اقتصادي وتجاري عادل يتيح المجال امام البلدان النامية المنافسة المتساوية والنمو.

٣- التشبيك والتنسيق والتعاون، وبناء التحالفات وبالتالي، لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها المطلوب، كشريك فاعل وقوي في عملية التنمية.

٤- القدرات الذاتية والقدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل.

٥- ضرورة تفعيل آليات الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني، كالشفافية والمساءلة والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة.

٦- ضرورة إستمرارية بناء وتنمية القدرات الشبابية وخاصة الكوادر النسائية.

٧- معالجة الخلل في استثمار طاقات الشباب ودعم جيل الشباب القيادي.

٨- معالجة الخلل في عدم أعتماد التخصص في منظمات المجتمع المدني ،مما يسبب ضياع الكثير من الطاقات والاموال بل وحتى عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع.

٩- توفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لبرامج منظمات المجتمع المدني،وتشجيع المانحين على ذلك ،وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع.

١٠-زيادة عدد مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل.

١١-وضع اليات للرصد والمراقبة، للتاكيد على ان حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو حق من حقوق المواطن للمساهمة فى اتاحة الفرص امام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.

١٢-ضرورة تطوير الأُطر القانونية ذات الشأن، خاصة القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة.

١٣- اصدار القوانين التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٤-المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاسر وللافراد.

١٥-الضغط والمدافعة وكسب التأييد من اجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها وللقيام بهذه المهام، يستخدم المجتمع المدني الادوات المتاحة والمعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاضافة الى الحق في التنمية وحقوق المرأة والطفل والاشخاص ذوي الاعاقة وغيرها.

١٦-تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الأستشارات والرؤى وأجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

المراجع:

١- قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

٢- موسى، سعيد ياسين "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية" الحوار المتمدن-العدد: ٣٦١٠ - ٢٠١٢ / ١ / ١٧.

٣- قنديل، امانى" كيف نقيم دور منظمات المجتمع المدنى" المظلة – العدد: ٤٧ - يوليو ٢٠١٠.

٤- الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم.

https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129459